



جائزة أفضل خدمات مصرفية
تسليم الأمانة وحسن الخدمة
البنك المركزي الأردني
2024-2023



الرقم: ٣٠٤٩ / ٢/١٨
التاريخ: ١٠/١٠/١٤٤٦ هـ
الموافق: ١٩ فبراير ٢٠٢٥ م

تعميم إلى البنوك العاملة في المملكة نتائج تقييم المخاطر القطاعية لعام ٢٠٢٣

تحية طيبة وبعد،

استمراراً للدور الرقابي الذي يضطلع به البنك المركزي الأردني في الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي ونزاهة تعاملاته، والتزاماً منه بتحسين المنظومة الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأساليب الخاصة بها والتي يقع في مقدمتها المنهج الرقابي المستند على المخاطر (RBA)، وللحد من احتمالية تعرض القطاع البنكي لخطر قيام المجرمين بإساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية وخطر إخفاء المستفيد الحقيقي من هياكل الملكية والسيطرة، فقد نتج عن تحليل البيانات الواردة من قبلكم (على أساس البيانات المالية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١) والمزودة إلينا ضمن النموذج الإحصائي الكمي الذي قمنا بتطويره لهذه الغاية أن مستوى الخطر المتأصل الذي يواجه القطاع الإجمالي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب لا زال بدرجة (مرتفع) وكما جاء مستوى الخطر المتأصل لاحتمالية إخفاء المستفيد الحقيقي واستغلال الشخصيات الاعتبارية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدرجة (متوسط)، وكما هو مبين في الجدول المرفق.

منوهين في هذا المجال إلى ضرورة الاستمرار في تفعيل سياسات وإجراءات العمل لديكم فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز إجراءات الحوكمة المؤسسية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتوجيه الموارد المالية والبشرية لديكم نحو المخاطر المرتفعة بهدف تخفيفها والسيطرة عليها بصورة فعالة، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات تحديد وتقييم مخاطر

غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بعملائكم من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية ووضع تدابير العناية الواجبة المناسبة عند التعامل مع هذه الفئة من العملاء وضرورة تعزيز بيئة مؤسسية وأنظمة متينة لتوفير معلومات دقيقة وكافية ومحدثة تتعلق بالمستفيد الحقيقي من عملائكم بشكل أفضل خلال الأعوام القادمة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الواردة في الجدول المرفق طي تعميمنا عند القيام بإعداد التقييم الذاتي (Self-Assessment) من قبلكم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،


المحافظ
د. عادل الشركس